

## مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

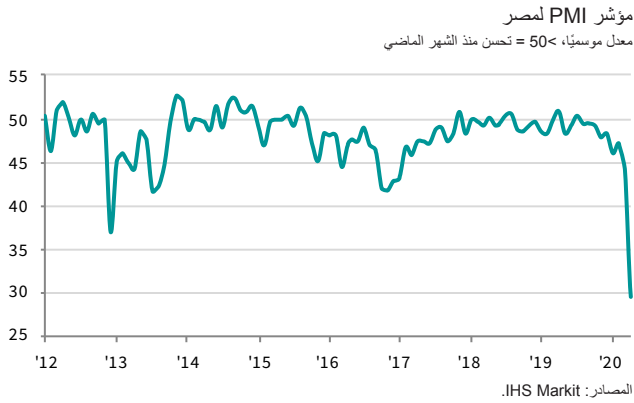
### انهيار نشاط القطاع الخاص في شهر أبريل

#### النتائج الأساسية:

الإغلاق المؤقت للشركات يجبرها على تقليص النشاط بشكل كبير

انخفاض الأعمال والصادرات الجديدة بأسرع معدلات مسجلة

تسارع فقدان الوظائف إلى أعلى معدل منذ عام 2017



#### تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"انخفض مؤشر مديري المشتريات (PMI) في مصر إلى أدنى مستوى تاريخي مسجلاً 29.7 نقطة في شهر أبريل، حيث واجهت البلاد أول شهر كامل من الإجراءات التي تقيد النشاط والحركة في أعقاب جائحة كوفيد-19.

"قامت الشركات التجارية التي كانت محظوظة بما يكفي لتظل مفتوحة بتقليص نشاطها على نطاق واسع، حيث أشار الكثيرون إلى وجود تراجع حاد في المبيعات المحلية والطلب الأجنبي. أما الشركات التي أُجبرت على الإغلاق فقد سجلت بالطبع انخفاضاً أكثر حدة في الإنتاج.

"انخفضت مستويات التوظيف مرة أخرى في شهر أبريل، إلا أن معدل الانخفاض كان أقل حدة مما شهده النشاط التجاري. وقد يؤدي طول فترة ضعف الإنتاج إلى تخفيضات أكبر في الوظائف في المستقبل.

"لا تزال توقعات الشركات قوية بالرغم من ذلك، بل تحسنت في الواقع منذ شهر مارس، ما قد يشير إلى أن الشركات ستسعى للاحتفاظ بالقوة العاملة عند إعادة فتح الاقتصاد، وقد تصبح التوقعات قائمة إذا تفاقمت الأزمة وامتدت الإجراءات".

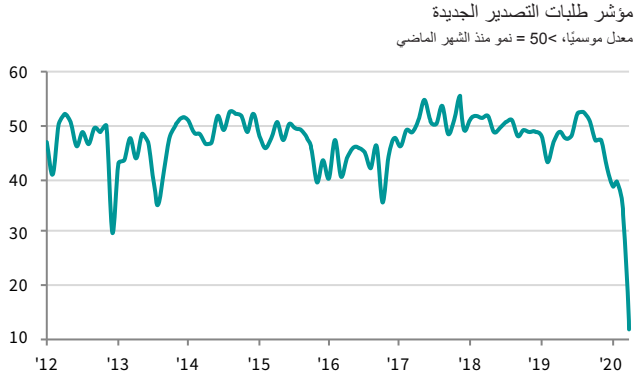
هبط مؤشر مديري المشتريات PMI في مصر بشكل كبير في شهر أبريل، مع انخفاض النشاط والأعمال الجديدة والصادرات بمعدلات قياسية وسط التدابير الرامية إلى تخفيف أزمة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19). وكان الناتج التجاري محدوداً للغاية، مما دفع الشركات إلى سن استراتيجيات كبيرة لخفض التكاليف بما في ذلك تخفيض الإنفاق على مستلزمات الإنتاج وتقليل عدد الوظائف. ونتيجة لذلك، ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة على الإطلاق في تاريخ الدراسة.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليخدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - هبوطاً من 44.2 نقطة في شهر مارس إلى 29.7 نقطة في شهر أبريل، وهي أدنى قراءة مسجلة منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2011. وأشارت القراءة إلى انخفاض حاد في ظروف العمل، بعد انكماش أقل حدة في نهاية الربع الأول.

وقد انخفض النشاط التجاري، حسبما تقيسه الدراسة، بمعدل غير مسبوق خلال شهر أبريل، حيث كانت الشركات مكبلة بتدابير وقف انتشار كوفيد-19 وما تلاها من تراجع في طلب المستهلكين. وشملت التدابير الإغلاق القسري لأماكن الضيافة، مع تقييد الشركات الأخرى بساعات عمل محددة وحظر التجول.

وأدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حاد في طلب العملاء في جميع أنحاء مصر، ما أدى إلى انخفاض الطلبات الجديدة بأسرع معدل على الإطلاق في تاريخ السلسلة. بالإضافة إلى ذلك، أدى إغلاق المطارات إلى تقييد السياحة إلى حد كبير، في حين ساهمت الجهود العالمية لاحتواء الفيروس في انخفاض ملحوظ في المبيعات الأجنبية.

تابع...



المصدر: IHS Markit.

### تعليق

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 064 6237  
david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث  
العلاقات العامة  
IHS Markit  
هاتف: +1 781 301 9311  
katherine.smith@ihsmarkit.com

واستجابةً لهذا التراجع، انخفض نشاط الشراء بشكل ملحوظ في بداية الربع الثاني. كما انخفضت مستويات المخزون بشكل كبير، حيث سلط العديد من أعضاء اللجنة الضوء على الجهود المبذولة للحد من مستويات المخزون في ظل بقاء مستويات الطلب في المستقبل غير مؤكدة.

وكان الاستغناء عن الموظفين واضحًا أيضاً في شهر أبريل، ما أدى إلى توسيع نطاق انخفاض الوظائف الذي بدأ في شهر نوفمبر الماضي. وكان معدل الانخفاض هو الأسرع في أكثر من ثلاث سنوات، وربطت شركات كثيرة بين الانخفاض والتدابير الصحية. واختارت بعض الشركات الاحتفاظ بالعمال مع خفض أجورهم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض طفيف في التكاليف الإجمالية للموظفين.

طالت مواعيد تسليم الموردين للشهر الثاني على التوالي في شهر أبريل، حيث أشارت الشركات في كثير من الأحيان أن مستلزمات الإنتاج كانت عالقة في جمارك الموانئ. وكان المعدل الذي طالت به مواعيد التسليم هو الأكثر حدة منذ شهر أكتوبر 2017.

وأشار العديد من الشركات إلى نقص المواد الخام في شهر أبريل نتيجة تفشي الفيروس. وأدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار بعض المواد الخام، إلا أن الزيادة الإجمالية في التكاليف كانت الأضعف على الإطلاق، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار الوقود. في الوقت نفسه، انخفضت أسعار الإنتاج للشهر السادس على التوالي، حيث أفادت الشركات بجهودها لتحسين أحجام الأعمال الجديدة.

من وجهة نظر مستقبلية، تحسنت التوقعات المستقبلية للنشاط بشكل طفيف في شهر أبريل، على الرغم من الصدمات السلبية الكبيرة التي تلقاها الإنتاج والطلب بسبب كوفيد-19. وكانت الشركات واثقة بشكل عام من أن الاقتصاد سوف يفتتح قريباً، متوقعةً ارتفاع النشاط في العام المقبل. من ناحية أخرى، كانت بعض الشركات قلقة من طول فترة الركود بسبب الأزمة.

### المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر أبريل 2020 في الفترة من 7-22 أبريل 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

### نبذة عن IHS Markit

تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

### نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

### إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جيل المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأخطاء الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit's Purchasing Managers' Index™ (PMI) إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.